University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

الحوادث المرورية في المجتمع الليبي ، العوامل والأبعاد

د. مبروكة عبدالكريم طاهر محمد / قسم علم الإجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عمر المختار /

mabroukah.abdulkarim@omu.edu.ly

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

الحوادث المرورية في المجتمع الليبي ، العوامل والأبعاد

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل ارتكاب الحوادث المرورية بالمجتمع الليبي، ومعرفة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمشكلة المرورية، حيثُ تعاني ليبيا من تزايد حوادث المرور، التي تهدد أمن الفرد والمجتمع، إذ أشارت الإحصائيات إلى تفاقم هذه المشكلة التي ألقت بظلالها على الخطط التنموية المستقبلية بالمجتمع، وذلك لما ينتج عنها من خسائر بالأرواح والأموال، واستنتجت الدراسة أن المجتمع الليبي يحصد نتائج حوادث المرور من فقدان الأيدي العاملة، وضياع المال العام متمثل في الإضرار بالمركبات الآلية وشبكة الطرق وغيرها، أضف إلى ذلك وجود شريحة من المجتمع تعاني من إعاقة ألمت بها لتعرضها لحادث مروري، أفقدها دورها الأسري والمجتمعي، وباتت تحتاج إلى الرعاية الاجتماعية، كما واستنتجت الدراسة أن العوامل المؤدي إلى حوادث المرور في ليبيا متمثل في العنصر البشري الغير مبالي بمبادئ القيادة، ونوع المركبة المتهالكة، وشبكة الطرق والبنية التحتية المهملة والقديمة ولا تحظى بالصيانة الدورية، وأوصت الدراسة بضرورة التوعية المجتمعية بمخاطر حوادث المرور، وتأثير أبعادها على الفرد والمجتمع

الكلمات المفتوحة: حوادث المرور، الإبعاد الاجتماعية، الوعي المروري.

Traffic accidents in Libyan society, factors and dimensions

Dr. Mabrouka Abdulkareem Taher Muhammad

Abstract :

The study aimed to identify the factors causing traffic accidents in Libyan society, and to know the social, economic, and health dimensions of the traffic problem, as Libya suffers from an increase in traffic accidents, which threaten the security of the individual and society, as statistics indicate the worsening of this problem, which has cast a shadow on the future development plans of society, This is due to the resulting loss of lives and money. The study concluded that Libyan society reaps the consequences of traffic accidents, including the loss of manpower and the loss of public money represented by damage to motor vehicles, the road network, etc. In addition to that, there is a segment of society that suffers from a disability that it suffered due to being exposed to a traffic accident. It made her lose her family and community role, and she became in need of social care. The study also concluded that the factors leading to traffic accidents in Libya are represented by the human element that is indifferent to the principles of driving, the type of dilapidated vehicle, the road network, and neglected and old infrastructure that does not receive regular maintenance. The study

recommended the necessity of awareness-raising. Community risk of traffic accidents, and the impact of their dimensions on the individual and society

Key words: traffic accidents, accidents. Social, traffic awareness.

مقدمة:

كشفت الكثير من الدراسات عن التزايد العددي لحوادث المرور في المجتمعات، إذ كشفت إحصاءات حوادث المرور حول العالم خلال عام 2022 أن نحو 1.3مليون شخص لقوا حتفهم وفق تقرير منظمة الصحة العالمية[1]فالتطور التكنولوجي السريع في مجمل الحياة الاجتماعية خلق زخماً من صور التطور في العديد من المجالات التي احدث تغيرات في المجتمع، فإدخال التكنولوجيا في مجال النقل والمواصلات طور من شكل ومضمون المركبات الآلية، الأمر الذي احدث فرقاً في قيادتها ومعدل سرعتها، والذي اثر بشكل واضح على الحركة المرورية بالمجتمع، لاسيما وأن مستوي وعي الأفراد يُمثل ركيزة أساسية في ارتفاع معدلات حوداث المرور أو انخفاضها،إذ ترجع الحوادث المرورية في المقام الأول إلى مدى التقيد بإشارات المرور، والإلتزام بتعليمات رجل المرور، وخلافاً لما يمكن اعتباره قضاء وقدر إلا أن حدوث الحادث المروري يكون ناجم عن السرعة الزائدة من سائق المركبة؛ أو سلوك غير صحيح في قيادة المركبة، كالتجاوز غير المشروع وتخطي إشارة المرور الحمراء؛ بالإضافة إلى تقصير الشرطة المرورية في أداء واجبها، سواء بتواجد أفرادها على المفترقات والتقاطعات لتنظيم حركة السير، أو تقصيرهم في وضع اللوحات المرورية المرشدة لسائق المركبات الآلية، وأيضاً تخذلهم في تطبيق القانون المروري على المخالفين وتسجيل المخالفات ضدهم كعقاب رادع لضمان عدم تكرار هذه التجاوزات، علاوة على ما سبق لا يمكن أن نستثني البنية التحتية من طرق وكباري وتقاطعات، فبناء وصيانة الطرق والكباري بما يتناسب مع تزايد الكثافة السكانية وزياد المركبات الآلية، يقلل من حدوث الحوادث المرورية ويضفي شكل جمالي على المدينة، كل هذه العوامل ساهمت في تزايد معدلات الحوادث المرورية في المجتمعات، والتي اصبحت تمثل خطر على أمن الفرد والمجتمع، وهذا مانلاحظناه في الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والصحية المترتبة على ماتخلفه الحوادث المرورية من خسائر بشرية ومادية، فهي باتت من اكثر المشكلات الاجتماعية المعرقلة لعجلة التطور والتنمية بالمجتمع.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا تزايد في حوادث المرور، حيث كشفت وزارة الداخلية الليبية عن احصائية حوادث المرور خلال النصف الاول لعام 2023 إذ بلغت 1279حالة وفاة، و3514 اصابة، بين خطيرة وبسيطة، و6160 اضرار بالمركبات الآلية[2] كما نشرتها وكالة الأنباء الليبية لعام 2022 أن حوالي 1761مواطناً ليبياً يسقطون قتلى في حوادث المرور و 2122 حادث مروري، نجم عنها 2728 حالة وفاة[3]وفي سياق مُتصل بلغت في عام 2021 حالات الوفاة الناجمة عن حوداث المرور 1761 فردا، وايضا في عام 2020 بلغت حوادث المرور 4131 حادث مروري، خلفت 3275 اصابة،و6641 أضرار لحقت بالمركبات الآلية، وقدرت في عالم 2020 خسائر ليبيا الناجمة عن حوداث المرور 280 مليون ليبي[4] وفي تقرير سابق لمنظمة الصحة العالمية عام 2015 احتلت ليبيا المركز الأول في معدل وفيات حوادث المرور في الدول العربية، حيثُ بلغ عدد الوفيات 4398 شخصا لقي حتفه بحوادث المرور، بمعدل 73.4حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة.[5]

وفقاً لما سبق يتضح حجم المشكلة المرورية بالمجتمع الليبي، حيث أصبحت من أكثر المشكلات المؤثرة على حياة الأفراد والمجتمعات وتهدد أمنهم وتهدر الأموال، والحصيلة السنوية لعدد حوادث المرور تنبئ بخطورة هذه المشكلة، لذلك عكفت الدراسات على تحديد العوامل الرئيسية وراء حدوث الحادث المروري، حيث اختلفت التقديرات حول تحديد أكثر العوامل المسببة لحوادث المرور، بعض الدراسات أعطت الأولوية لنوع المركبة وجودتها، والبعض الآخر رأى في العنصر البشري عامل أساسي في المشكلة المرورية، وآخرون اعطوا البنية التحتية وشبكة الطرق الأولوية في ارتكاب حوادث المرور، وعليه تسعى هذه الدراسة للكشف عن العوامل الرئيسية في ارتكاب حوادث المرور، وايضا الكشف عن البعد الاجتماعي لمشكلة المرور المتمثل في فقدان رب الأسرة أو إصابته مما يترتب عليه عجزه عن القيام بدوره الأسري والمجتمعي، وبعدها الاقتصادي المتمثل في إهدار المال العام وتعثر خطط التنمية وخسارة الأيدي العاملة المنتجة بالمجتمع، وبعدها الصحي المتمثل في الإصابات التي يُحْدثُها الحادث المروري، مثل فقدان الفرد أحد أعضاء جسمه فيصاب بالعجز والعوز، وتتأثر حالته الصحية والنفسية مما يجعله عرضة للاكتئاب، وعليه يكون السؤال هنا: ما هي أبعاد المشكلة المرورية، والعوامل المؤدية إلى حدوثها.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية ذات جانبين هما:

الجانب النظري: ويتمحور في طرح كم من المعلومات والمعارف حول ظاهرة حيوية ذات أهمية كبيرة للمجتمع وهي حوادث المرور.

الجانب العملي: يتلخص هذا الجانب حول توفير جملة من الاستنتاجات والمقترحات يمكن لصناع القرار والمسؤولين الاستفادة منها للحد من ظاهرة الحوادث المرورية وإنقاذ المجتمع من تداعياتها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأهداف الآتية:

1- التعرف على العوامل وراء ارتكاب الحوادث المرورية بالمجتمع الليبي.

2- التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمشكلة المرورية.

مفاهيم الدراسة:

- الحادث المروري: عرفه قاموس "المورد" الحادث المروري بأنه "مصادفة" أو حادث مفاجئ".

وعُرف أنه: ما ينجم عنه كثير من الإصابات والوفيات للأفراد، وتلف للممتلكات العامة والخاصة.[6]

وعرفته هيئة الصحة العالمية بأنه: ((واقعة غير متعمدة، ينتج عنه إصابة ظاهرة)).

ويعرف البعض بأنه: كل ما يحدث جراء استخدام المركبة وينتج عنه إزهاق للأرواح، أو إصابات جسمية، أو خسائر في المعدات والممتلكات، وأن الأفراد يتورطون فيها دون توقع أو معرفة مسبقة.

- الحادث المرور البسيط: وهو الحادث المروري الذي لم ينتج عنه إصابات أو وفيات.
- حادث المرور الجسماني: هو حادث السير الذي يخلف ضحية على الأقل سواء كان جريحاً أو قتيلاً.
- حادث الخفيف: وهو كل حادث يخلف إصابات لا تستدعي دخول المستشفى لمدة تفوق 24ساعة.
- الحادث المادي: هو كل حادث يقع في الطريق العمومي؛ وتكون مركبة واحدة على الأقل سبباً فيه ويُخلف خسائر مادية فقط ولايُخلف خسائر بشرية .[7]

تعريف إجرائي:

الحوادث المرورية: هي ما ينتج عن اصصدام المركبات الآلية على الطرق، مخلفة إصابات بشرية وأضرارا مادية بالمركبة وشبكة الطرق.

المركبة: هي ما أُعد للسير على الطريق العام كالسيارات والجرارات والمقطورات وغيرها.[8]

الوعي المروري: يقصد به اليقظة الحسية والمعنوية والمعرفية والإلمام الواسع بكل ما يتعلق بقواعد المرور من مركبة وطريق وإشارات وأنظمة وقوانين وغيرها مما ينعكس إيجاباً على الشخص وحسن قيادته و مراعاته للأنظمة المرورية المختلفة.[9]

ويعرفه البعض بأنه: إدراك سائق المركبة بأهمية حسن قيادته ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة.

ويعرف أيضاً بأنه: الإلمام بمعلومات أساسية مرتبطة بمواقف يتعرض لها المشاة والسائقين أثناء السير أو المواقف الطارئة والحوادث.[10]

تعريف إجرائي:

الوعي المروري: يُقصد به إدراك الأفراد في المجتمع سواء كانوا مشاة أو قادة للمركبات الآلية للمخاطر والأضرار التي تنجم عن إخلالهم بشروط السلامة أثناء القيادة؛ ويعني عمق فهمهم لأهمية التزامهم وانضباطهم على الطريق واحترام رجل المرور والانصياع لتعليماته؛ وتقييد بالقانون المعمول به بالمجتمع الخاص بالنظام المروري.

الدراسات السابقة:

- دراسة مصطفى وآخرون 2009 تحليل حوادث المرور في ليبيا:

تعرضت هذه الدراسة للعوامل التي تتسبب في حوادث المرور وكيفية التغلب عليها، وهذه العوامل ترتبط بأربعة أشياء رئيسية هي: العوامل المتعلقة بالفرد، وبالمركبة، وبشبكة الطرق، وأخيراً بالبيئة المحيطة.

وقدمت الدراسة اقتراح حلول لمشكلات المرور، معتمدة على تحليل لنتائج إحصائيات حوادث المرور في ليبيا، وفي الجبل الأخضر على وجه الخصوص، مستعينة بإحصائيات من قسم المرور في ليبيا والجبل الأخضر.

ومن نتائج البحث اتضح أن نسبة حوادث المرور في الجبل الأخضر تمثل من 1.1- 1.4% من إجمالي حوادث المرور في جميع الشعبيات بليبيا ونسبة الأشخاص الذين قتلوا في الحوادث في الجبل الأخضر تمثل من 2.4-3.2% من إجمالي قتلى

الحوادث في جميع مدن بليبيا، ونسبة الأفراد الذين كانت إصاباتهم بليغة في الحوادث في الجبل الأخضر تمثل من 0.5-1.2% من إجمالي الإصابات البليغة في جميع مدن ليبيا، كما توصلت الدراسة إلى أن حوادث المرور زادت خلال عامي 2007-2008 لا سيما بالجبل الأخضر الذي مثل ما نسبته 9.2% من إجمالي الحوادث بالمجتمع الليبي.(11)

– دراسة أحمد بن حمد بن حمدان وآخرون 2014، "أسباب الحوادث المرورية وآثارها على الأسرة العمانية "اجتماعياً واقتصاديا" من وجهة نظر المنتسبين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الحوادث المرورية بسلطنة عُمان وآثارها على الأسرة العُمانية (اجتماعياً واقتصادياً) من نظر المتسببين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة لمعرفة وجهات نظر المتسببين مكونة من 50 فقرة موزعة على تسعة مجالات، وتم تطبيق الدراسة على عينة حجمها (595) فرداً بين ذكور وإناث من مختلف المدن بالسلطنة.

وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم أسباب الحوادث المرورية سوء تصميم الشارع، والانشغال داخل السيارة بالأحاديث والهاتف، وتجاوز السرعة المحددة، وعدم ترك مسافة أمان، كما توصلت الدراسة إلى إدراك عينة الدراسة للآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للحوادث، واهتمامهم بدرجة مرتفعة بالحد من الحوادث المرورية، وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع، بينما كانت هناك فروق تعزى لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية الأدنى.(12)

– دراسة هناء بو حاردة، عام 2017، ((دراسة لأسباب ارتكاب الحوادث المرورية)).

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل والأسباب الرئيسية المساهمة في ارتكاب حوادث المرور من وجهة نظر سائقي سيارات الأجرة، والآثار الناجمة عنها، طبقت الدراسة على عينة عددها (40) سائق سيارة أجرة بولاية الطارق وعنابة، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، وإجراء مجموعة من المقابلات واستبيان لرصد أهم الأسباب والآثار، وعليه توصلت الدراسة إلى أن الأسباب النفسية السلوكية المرتبطة بالعنصر البشري لها النصيب الأكبر في ارتكاب حوادث المرور، تليها الأسباب البيئية والتقنية، ثم الأسباب الثقافية التوعوية، مع رصد لأهم الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عنها.(13)

تعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة، يمكن توضيح نقاط التشابه والاختلاف مع الدراسة الراهنة، تبدو في البداية تشابه اهتمام الدراسة الراهنة باهتمام الدراسات السابقة، فكلاً منها استعراض عوامل وأسباب ظاهرة حوادث المرور وآثارها على الأفراد والمجتمع.

حيث قصدت دراسة ((مصطفى وآخرون، 2009)) التعرف على العوامل المتسببة للحوادث المرورية بالمجتمع، وهي أحد اهتمامات الدراسة الراهنة، بالإضافة إلى أنها طبقت الدراسة السابقة على عينة من المجتمع الليبي، وهي نفس اهتمام الدراسة الراهنة، ولكن اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الراهنة في منهج ونوع الدراسة، إذ اعتمدت الدراسة الراهنة الدراسة النظرية لعوامل وأبعاد المشكلة المرورية، بينما طبقت الدراسة السابقة الدراسة الميدانية حول عوامل ارتكاب الحوادث المرورية.

واتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة ((أحمد بن حمد بن حمدان)) 2014، في الاهتمام بالبعد الاجتماعي لمشكلة حوادث المرور في الأسرة والمجتمع، خاصة وأن الدراسة السابقة طبقت الشق الميداني للدراسة على مجتمعات من العالم الثالث تتشابه كثيراً مع المجتمع الليبي في طريقة المعيشة وطبيعة الحياة الاجتماعية.

واختلفت الدراسة السابقة في كون الدراسة الراهنة ازدادت دائرة اهتمامها فيما يخص حوادث المرور فتطرقت إلى عناصر وعوامل وأبعاد المشكلة المرورية، بينما ركزت الدراسة السابقة اهتمامها على العوامل والآثار المترتبة على الظاهرة.

تمحورت دراسة ((هناء بو حارة، 2017)) حول الأسباب الرئيسة لارتكاب الحوادث المرورية بالمجتمع مُشيدة بالأسباب السلوكية والنفسية المرتبطة بالعنصر البشري، كسبب رئيس للحادث المروري، هنا نلمس اختلاف الدراسة الراهنة مع الدراسة السابقة في تعدد الأسباب المؤدية لارتكاب الحادث المروري وأعطاها الأهمية كلاً حسب تأثيره على الظاهرة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما هي العوامل المؤدية إلى ارتكاب الحوادث المرورية بالمجتمع الليبي.

2- ما هي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمشكلة حوادث المرور.

العوامل المؤدية لارتكاب الحوادث المرورية

يرجع ارتكاب الحوادث المرورية إلى عدة عوامل تتعلق بالمركبات الآلية وصلاحيتها للقيادة، وإلى سائقها وما يتمتع به من قيم اجتماعية، بالإضافة إلى جودة الطرق والمواصلات، ويمكن عرض هذه العوامل كالآتي:

أ- المركبات الآلية:

المعروف أن التقنية الحديثة التي أُدْخلت عليها جعلتها أكثر سرعة، الأمر الذي زاد من ارتفاع معدل الحوادث، خاصة في المجتمعات التي توجد فيها تجاوزات كثيرة في قانون المرور، هذا من جانب، ومن جانب آخر توجد مجتمعات لا تهتم بعمر المركبات الآلية، فعلى سبيل المثال في المجتمع الليبي يمكن ملاحظة أنه لا يوجد انضباط والتزام باللوائح التي تحدد نوع ومُوديل المركبة الآلية الموجودة على الطرق، وهذا التجاوز تفاقم بشكل كبير بعد أحداث فبراير 2011م، لهذا يمكن القول أن وجود مركبات حديثة ذات سرعة عالية، وأخرى مُتهالكة ترجع صناعتها لزمن قديم، سبباً لارتفاع معدل الحوادث بالمجتمع.

ب- العنصر البشري:

هنا يمثل قائد المركبة الآلية محورا رئيسا في حدوث الحوادث المرورية، لاعتبارات كثيرة؛ كالحالة النفسية وما يتمتع به من أخلاق وقيم اجتماعية تحثه على احترام غيره واحترام إشارات وقانون المرور، بالإضافة إلى ما يتعرض له من ضغوطات اجتماعية ومهنية تتعلق بالأسرة وبطبيعة العمل.

وهذا ما أكدته دراسة ((هناء بو حارة، 2017)) عندما رأت أنه بالرغم من تعدد التصنيفات لأسباب حدوث الحوادث المرورية، إلا أن أهمها يكمن في العنصر البشري وما يمر به من ظروف نفسية وأحوال شخصية، وحياة اجتماعية، يترجمها في سلوكياته وتصرفاته أثناء قيادة المركبة.[14]

ج- البنية التحتية وشبكة الطرق:

أغلب المجتمعات تهتم بالبنية التحتية وشبكة الطرق في خطوة منها للحد من حدوث الحوادث المرورية، وتحسين مستوى القيادة لدى الأفراد؛ بالإضافة إلى أنها تضفي شكلا جماليا للمجتمع.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمشكلة حوادث المرور

إن التقدم الكبير الذي حدث في قطاع النقل، رافقه ظهور العديد من التحديات المرورية والبيئية الناتجة عن تزايد استخدام وسائل النقل المختلفة لا سيما وسائل النقل البرية التي طرأ عليها تطورا هائلا، وأصبحت ذات تقنيات عالية من حيث السرعة وقوة الدفع، فكانت سببا في وصول الأفراد إلى أماكن بعيدة ومختلفة، ووفرت عليهم الجهد والوقت، مما كان له أثر إيجابي على مستوى التقدم والتطور في مجالات التنمية المختلفة، وفي مقابل الأثر الإيجابي هناك أثر سلبي يتمثل في الحوادث المرورية الناتجة عن اصطدام المركبات الآلية، وما ينتج عنها من أضرار بشرية ومادية لها أبعاد صحية واجتماعية واقتصادية، سنحاول توضيحها فيما يلي:

أولاً– الأبعاد الصحية:

زادت سرعة وسائل النقل البرية، مما جعلها هدفا يسعى أغلب أفراد المجتمع للحصول عليها، لا سيما بعد اتساع الرقعة السكانية والتزايد المستمر لتعداد السكان، الأمر الذي يجعل من امتلاك وسائل النقل أمراً ضرورياً.

إلا أن قيادة المركبة الآلية يتطلب العديد من الأمور التي تجعل من قيادتها تتميز بالسلامة لقائدها، مثل أخلاق قائد المركبة والتزامه باللوائح والقوانين المتعلقة بحركة السير.

إلا أن الملاحظ تزايد حوادث المرور بالمجتمعات، التي أصبحت تميز بعضها ، وتتسابق في احتلال المرتبة الأولى في ارتفاع معدلاتها.

فقد أشارت دراسات عديدة إلى خطر تزايد حوادث المرور وما تتركه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع، حيث أضحت تنافس أعداد الوفيات بالأمراض الخطيرة كالسرطان والقلب والفشل الكلوي وغيرها.

ومن بين الدراسات المهتمة بالبعد الصحي للمشكلة المرورية، دراسة ((ملاك حسن الصقر، 2019)) التي أوضحت فيها الأبعاد الصحية لحوادث المرور المتمثلة في وفاة الفرد أو إصابته التي ربما تؤدي إلى التسبب في إعاقة مؤقتة أو دائمة، وتنعكس على حياته وحياة أسرته، بما يصاحبها من شعور بالعجز والاكتئاب وعدم القدرة على إعالة أسرته، وتحوله من قائم على إدارة شؤون أسرته وتوفير احتياجاتهم، إلى فرد يحتاج إلى رعاية خاصة من الأسرة .[15]

ثانياً– الأبعاد الاجتماعية:

تُعد المشكلات المرورية إحدى أكثر التحديات التي تواجهها المجتمعات، بما تسببه من آثار اجتماعية على الفرد والمجتمع، حيث من المعروف أن الحوادث تتسبب في حالات وفاة أو إصابات تؤدي إلى عجز الفرد عن القيام بدوره بالأسرة والمجتمع، فعلى سبيل المثال في الأسر التي تفقد رب الأسرة في حادث مروري، تفقد معه المرشد والموجه الأسري، والمراقب على تصرفاتهم وسلوكهم الاجتماعي، مما يعطي إشارة لوجود أطفال منحرفين بالمجتمع مستقبلاً[16]. علاوة على ذلك تعكس معدلات الحوادث المرور المرتفعة بالمجتمع ضعف الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع.

ثالثاً– الأبعاد الاقتصادية:

تتسبب الحوادث المرورية في إتلاف الكثير من المركبات الآلية وإلحاق الضرر بشبكة الطرق، مما يترتب عليه تكلفة مادية عالية يدفعها الأفراد ومؤسسات المجتمع، وبالرجوع إلى الدراسات ذات الاهتمام، يتضح أن الخسارة المالية لا تقع على كاهل الدولة فحسب، كما هو متمثل في استيرادها للمركبات الآلية، وإصلاح الأضرار التي تلحق بالطرق والمواصلات المتضررة من حادث اصطدام المركبات.

ايضاً الفرد مرتكب الحادث المروري يخسر مادياً كثيراً، ليس فقط خسارة المركبة الآلية المحطمة أو تكلفة إصلاحها، علاوة على ذلك قد يخسر وظيفته التي يتقاضى عليها راتبا شهريا[17]

المشكلة المرورية بالمجتمع الليبي

يعتبر المجتمع الليبي من أكثر المجتمعات التي أصبحت الحوادث المرورية فيها تمثل مشكلة اجتماعية معقدة، تتداخل الأسباب الكامنة وراء حدوثها، لتشكل جملة من الأبعاد الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر، وتتراوح معدلاتها في الارتفاع والانخفاض، مُخلفةً عدد من حالات الوفاة والإصابة بالأفراد والمركبات الآلية، الأمر الذي أثار انتباه المجتمعات المتقدمة، فسارعت في اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض معدلات الحوادث المرورية، انطلاقاً من تحسين شبكة الطرق والمواصلات إلى الإهتمام بجودة المركبة الآلية وصلاحيتها للبيئة، إلى تزويد قائد المركبة بمهارات القيادة والتزامه بوسائل الوقاية والسلامة، علاوة على ذلك التوعية الدورية لقائدي المركبات الآلية على التقيد بإشارات المرور واحترام قانون ورجل المرور.

هذا بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي أدركت خطورة هذه المشكلة على رأس المال البشري ورأس المال المادي بينما المجتمع الليبي مازال يقبع في أسفل الزجاجة بالنسبة لما طبقته غيره من المجتمعات المتقدمة، وتقصي أسباب وآثار حوادث المرور، يكشف لنا طبيعة المجتمع وعمق علاقة أفراده بقوانين وضوابط المجتمع

ايضاً السياسات التي يتبعها المجتمع نحو أي مشكلة اجتماعية، وفي إشارة لما سبق يتضح أن هناك أسباب تتمحور حول حدوث الحوادث المرورية، سواء كانت أخطاء بشرية يتسبب فيها السائق، أو أخطاء هندسية في بناء وصيانة شبكة الطرق، أو أخطاء ميكانيكية مرتبطة بالمركبة الآلية ، وجميع هذه أسباب منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

حيثُ أشارت دراسة (درويش أحمد، عام 2010)أجريت على المجتمع الجزائري الذي يُشابه إلى حداً كبير المجتمع الليبي، أن ارتكاب حوادث المرور يكون لأسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، فالأسباب المباشرة تتمحور حول العامل البشري أولاً: حيث أن سلوك الأفراد يتأثر بتصرفاتهم في الطرق أثناء القيادة، بمعنى أنها تحدد مدى التزامهم أو تجاوزهم لمعدل السرعة وارتكاب التجاوزات أثناء القيادة، ثانياً: المركبة الآلية جودتها وكم التقنيات المستحدثة عليها وصلاحيتها للقيادة تتحكم بشكل مباشر في معدلات الحوادث على الطريق، فإذا كانت نسبة الحوادث مرتفعة باستخدام السيارات القديمة، ايضاً إساءة استخدام الأفراد للسرعة المزودة بها السيارات الحديثة يرفع من معدلات الحوادث، ثالثاً: الطرق عدم صلاحيتها وانعدام إشارات المرور قد يزيد من وقوع حوادث على الطرق.

أما بالنسبة للأسباب الغير مباشرة فهي متعلقة بجهل الأفراد بأصول القيادة ومهارتها، وضعف معرفتهم بطبيعة المركبة والتقنيات المزودة بها، لذا من المتوقع حدوث حادث مروري، خاصة مع ندرة الحملات التوعوية بالمجتمع حول مخاطر الحوادث، والحث على التقيد بإجراءات السلامة والأمان، ومع تطور الحياة الاجتماعية وتعقدها ظهرت أسباب غير مباشرة أخرى ساهمت في تضاعف معدلات الحوادث، مثل تناول المشروبات الكحولية وتعاطي المخدرات، وإرهاق العمل، والشعور بالتعب اليومي، والتراخي في استخدام حزام الأمان، واستخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة.[18]

يتضح مما سبق أن الاهتمام بهذه المشكلة الاجتماعية في تزايد مستمر، تزامناً مع ارتفاع معدلاتها بالمجتمعات إذا أن لهذه المشكلة صوت يُسمع صداه في معظم العلوم على اختلاف طبيعتها، ولعل علم الاجتماع منوط كغيره بمهمة دراسة هذه المشكلة شاملاً اهتمامه بالأبعاد الاجتماعية لهذه المشكلة.

فالمعروف أن الحوادث المرورية تخلف الكثير من القتلى والجرحى من أفراد المجتمع، مما يعني وجود اليتامى والأرامل والكثير من الكبار السن والأطفال من غير عائل يرعاهم ويوفر متطلباتهم، وهنا يبرز البعد الاجتماعي لحوادث المرورية، حيث أن الأسر التي تفقد الرقابة الأسرية يكون أطفالها أقرب من غيرهم إلى الانحراف والانخراط بالجريمة، فهم فقدوا من يرشدهم ويوجههم، ويحاسبهم إذا ما أخطؤوا، خاصة الذين يفقدون الأبوين أو أحدهم في مرحلة مبكرة من حياتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحصيلهم الدراسي ومستوى تعليمهم في أغلب الأحيان سوف ينخفض بشكل كبير هذا إذا ما تركوا المدرسة بشكل نهائي، هذا على مستوى الأفراد، أما على مستوى المجتمع فهو يخسر أعدادا من الأيدي العاملة في خطط وبرامج التنمية مستقبلاً، خاصةً فئة الشباب، سواء بالوفاة أو الإصابة البالغة في أحد أعضاء الجسم.

وهذا ينطبق على المجتمع الليبي في ارتفاع معدلات حوادث المرور، خاصة في السنوات الأخيرة كما إشارة الإحصاءات السابق ذكرها، فمن المعروف أن المجتمع الليبي مر بتقلبات سياسية كبيرة تمخضت عنها تغيرات في جل مجالات الحياة الاجتماعية، التي أثرت على مؤسسات المجتمع وما تقدمه من خدمات.

فعلى الصعيد السياسي والأمني نجد أن فرض السلطة والنفوذ من أجهزة المجتمع تقلصت كثيراً أمام نفوذ وسلطة الأفراد، ولهذا أثر في الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها في المجتمع، على سبيل المثال أصبحنا نشاهد بشكل يومي تجاوز لإشارات المرور دون احترام رجال المرور الموجودين في الشوارع ومواقف الطرق، في إشارة واضحة هشاشة النظام السياسي.

فعلى الرغم من أن العالم من حولنا يسعى جاهداً للحد من المخاطر والحوادث التي تستنزف الثروة البشرية والمادية في المجتمع، لازلنا نحن نتجاهل أكبر استنزاف للقوى البشرية، دونما أي تحرك أو تدخل لإيقافه، وهي ليست المشكلة أو الأزمة الوحيدة التي تغمض الدولة عينها عنها، بل هي واحدة من العشرات من الأزمات التي تفاقمت في غياب واضح لدور مؤسسات المجتمع لمعالجتها، حيث إشارة دارسة (صقر وآخرون عام 2017) عن حوادث المرور في ليبيا، إن المجتمع الليبي شهد تصاعداً لافتاً في حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور من الفترة 1995 إلى الفترة 2017 بمتوسط (2020.26)في السنة، حيثُ شهد عام 2002 (1751)حالة وفاة، وعام 2010 شهد (2499)حالة وفاة، ثم انخفضت إحصاءات الوفاة عام 2011، لتعاود الارتفاع مرة أخرى في السنوات التالية [19]

يتضح من الدراسة السابقة أن تاريخ ليبيا في حوادث المرور طويل وليس هناك ملامح واضحة للحد منها، وأن معدلات الإصابة والوفاة الناجمة عنها في تزايد مستمر، ختاماً لهذه الدراسة نستنتج النقاط الآتية:

1- الحوادث المرورية مشكلة اجتماعية معقدة، لا يخلو منها أي مجتمع، وإنما الاختلاف في معدلاتها، بعض المجتمعات اتخذت إجراءات للحد من ارتفاع معدلاتها، بينما البعض الآخر مازال يُوصد الباب عن أي إجراء حيالها.

2- تحصد الحوادث المرورية في المجمع الليبي بشكل شبه يومي العشرات من الأفراد، وخاصة فئة الشباب، مما يعني خسارة المجتمع القدرات البشرية التنموية مستقبلاً.

3- كشفت الدراسة أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمشكلة المرورية أصبحت في غاية الخطورة على الفرد والمجتمع.

4- أوضحت الدراسة أن العوامل المؤدية إلى ارتكاب حوادث المرور بالمجمع الليبي ترجع في المقام الأول العنصر البشري ونوع المركبة الآلية والبنية التحتية وشبكة الطُرق.

5- نوهت الدراسة إلى عامل من عوامل ارتكاب الحوادث المرورية بالمجتمع الليبي، وهو شبكة الطرق والمواصلات المتهالكة التي لا تحظى بالإصلاحات والتجديد بشكل دوري، بالإضافة إلى قلة وجود علامات وإشارات مرورية توضح لسائقي المركبات ما قد يواجههم في الطرق.

6- توصلت الدراسة إلى أن سائقي المركبات الآلية بالمجتمع الليبي يغلب عليهم الإهمال واللامبالاة أثناء القيادة والتهاون في اتباع إجراءات السلامة والوقاية من الحوادث.

التوصيات

1- يجب أن يحمل سائقي المركبة الآلية مؤهلات القيادة مثل النضج والمهارة ومعرفة جميع تعليمات المرور وأنظمته التي تتعلق بقيادة المركبة، ويستحسن تحديد سنة القانونية للقيادة المركبة من عشرين سنة.

2- التوعية بحقوق الطرق واحترام إشارات المرور والالتزام بالسرعة المسموح بها على الطريق.

3- صيانة المركبة بصورة دورية سواء فيما يتعلق بالنواحي الميكانيكية مثل: الفرامل أو العجلات أو فيما يتعلق بتلوث البيئة.

4- يجب التشديد على مراقبة الطريق، عن طريق تكثيف رجال المرور ودورياته، والاستعانة بالوسائل الإلكترونية مثل الرادار والكاميرات الدقيقة.

5- العمل على تفعيل الصيانة الدورية للطرق وتحسين وسائل التنبيه التي تدل على وجود حفريات أو مطبات صناعية أو تحويلات على الطريق.

6- يجب القيام بالتوعية المتكررة لأفراد المجتمع، بمخاطر حوادث المرور وآثارها الاجتماعية الصحية والاقتصادية على الفرد والمجتمع، ويجب استغلال أغلب الوسائل المتاحة للتوعية عن طريقها، مثل القيام بإعداد المحاضرات وورش العمل حول حوادث المرور، بالإضافة إلى التوعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، و وسائل التواصل الاجتماعي.

قائمة المراجع

1- Road..detail.https://www

2-Afrigatenews.nct

3-Https/lana.gov.19,2021t

4- Https.independentarabia. com

5- Lana.gov.ly

6-الخلف، عبدالله حامد،2005، دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري، رسالة ماجستير، جامعة نايف،الرياض،ص22.

7-أحمد، درويش، 2010، أسباب حوادث المرور في الجزائر وطرق الوقاية منها، حوليات جامعة الجزائر، العدد 30، الجزء الثاني، ص177-178 .

8- المرجع السابق، ص179 .

9- الجلامدة، فرج، 2007، التوعية المرورية (الثقافة المرورية) وأثرها للحد من الحوادث المرورية، قسم الدراسات، إدارة السير المركزية، الاردن، ص1 .

10- الخلف، مرجع سابق، ص59 .

11- هائم، مصطفى ديب وآخرون، 2009، تحليل حوادث المرور في ليبيا، المؤتمر الدولي الأول لسلامة الطرقات، طرابلس، ص2 .

12- الربعاني، أحمد بن حمد بن حمدان وآخرون، 2014، أسباب الحوادث المرورية وآثارها على الأسرة العمانية (اجتماعياً واقتصادياً) من وجهة نظر المتسببين، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان، ص6 .

13- بوحارة، هناء، 2017، دراسة لأسباب ارتكاب الحوادث المرورية، دراسة ميدانية، من وجهة نظر سائقي سيارات الأجرة، جامعة جيلالي اليابس، مجلة دراسات وأبحاث، العدد27، السنة التاسعة، ص1.

14- بوحاره، مرجع سابق،ص50.

15- الصقر، ملاك حسن، 2019، انعكاس الحوادث المرورية على صحة الإنسان في منطقة قصر بن غشير، مجلة كلية التربية العدد الخامس عشر، سبتمبر، جامعة طرابلس، ص320 .

16- بو حاره، مرجع سابق، ص6 .

17- وكالة الأنباء الليبية بتاريخ 2021/1/25م.

18-أحمد، مرجع سابق، ص 184-191.

19-الجيباني، صقر حمد وآخرون، تقدير التكاليف الاقتصادية للحوادث المرورية في ليبيا، قسم الإقتصاد، جامعة عمر المختار ، درنة، 2017،ص31.